

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الجزائرية
وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي

مداخلة السيد الهاشمي جعبوب

وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي

أمام لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن
الوطني حول "واقع وأفاق قطاع العمل والتشغيل

والضمان الإجتماعي"

مجلس الأمة

- الثلاثاء 19 جانفي 2021 -

بسم الله الرحمن الرحيم و الصلاة و السلام على أشرف المرسلين

السيد رئيس لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني المحترم؛

السيدات و السادة أعضاء اللجنة المحترمت والمحترمون؛

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان المحترمة.

أسرة الإعلام

الحضور الكريم

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

السيد الرئيس؛

اسمحوا لي بداية أن أعبر لكم عن سعادي بتواجدي بين هذه الوجوه الطيبة الممثلة للمواطنين و المواطنات، وفي هذا الصرح الدستوري، ألا و هو مجلس الأمة لما لهذه المؤسسة من دور و ثقل باعتبارها صمام أمان للنظام المؤسسي للدولة بالنظر لصلاحياتها و تركيبها البشرية.

كما أقدم لكم السيد الرئيس ولكل أعضاء اللجنة الموقرة بالشكر الجزيل على كرم الدعوة واستضافتنا و منحنا الفرصة لعرض واقع و أفاق قطاع العمل و التشغيل و الضمان الإجتماعي أمامكم في مداخلة مختصرة.

أرجو أن تتبع مداخلي هذه بمناقشات مستفيضة تسمح لنا بالإطلاع على إنشغالات المواطنين و المواطنات ذات الصلة بالقطاع الذي أتولى تسييره، و كذا إمدادنا بملاحظاتكم و اقتراحاتكم بالنظر لمعارفكم و خبرتكم و تواصلكم الدائم مع المواطنين.

و استهل مداخلي، بالتذكير بأن قطاعنا يقوم على ثلاثة ركائز و هي العمل و التشغيل و الضمان الإجتماعي و يعكف في هذا الصدد على تنفيذ استراتيجية وطنية متكاملة من أجل تحقيق الأهداف المسطرة في برنامج القطاع المنبثق من مخطط عمل الحكومة.

أولاً: في مجال العمل:

تسعى الجزائر و بصفتها عضو في منظمة العمل الدولية، إلى اعتماد معايير العمل الدولية، المتضمنة في الاتفاقيات التي صدقت عليها بلادنا وقد بلغ عددها (60) اتفاقية.

وفي هذا الإطار، يتولى قطاعنا السهر على تكييف تشريع العمل الوطني مع القواعد والأحكام المكرسة ضمن هذه الاتفاقيات، لاسيما في مجال تعزيز و تكريس الحوار الاجتماعي باعتباره أحد الأساليب الحضارية لمعالجة وفض النزاعات العمالية وتعزيز المشاركة الجماعية و حماية الحريات النقابية وترقيتها قصد المساهمة في وضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة وتنفيذها.

وفي إطار تعزيز الحريات النقابية، نسجل أن عدد المنظمات النقابية قد بلغ 140 نقابة منها (48) لأرباب العمل و (92) للعمال الاجراء، من بينها 13 منظمة نقابية تم تسجيلها سنة 2020.

في نفس السياق، ولتعزيز الحوار الاجتماعي المثمر، بادر القطاع بمشروع قانون تمهيدي يعدل القانون 90-14، المؤرخ في 02 جوان 1990 المتعلق بكيفيات ممارسة الحق النقابي، وذلك قصد تدعيم الحريات النقابية بتوضيح وبتبسيط و ضبط إجراءات تأسيس الفدراليات والاتحادات و الكنفدراليات، بين الفروع و القطاعات المختلفة.

و في باب ترقية علاقات العمل و الحوار الاجتماعي، يسهر قطاعنا على تطوير و تهذيب العلاقات المهنية تماشياً مع التطورات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و كذا الأبعاد التكنولوجية و البيئية، كما يعمل القطاع على إثراء المنظومة التشريعية المتعلقة بأنماط العمل الجديدة، كالعمل عن بعد و ضمن إطار المنصات الإلكترونية الخاصة بالمؤسسات الناشئة.

كما يسهر القطاع على تكريس قواعد الوقاية و الأمن في أماكن العمل و تطبيق القواعد المتضمنة في القوانين السارية المفعول، من خلال تفعيل المهام الرقابية لمفتشية العمل و تنشيط دور المعهد الوطني للوقاية من الأخطار المهنية و المعهد الوطني للعمل و هيئة الوقاية من الأخطار المهنية في نشاطات البناء و الأشغال العمومية و الري و كذا مؤسسة طب العمل.

السيد الرئيس؛

السيدات والسادة أعضاء اللجنة،

أما بخصوص نشاط مفتشية العمل، يتولى القطاع مراقبة تطبيق تشريع و تنظيم العمل على مستوى المؤسسات الاقتصادية و تقييم كل ما يتعلق بذلك، و في مقدمتها احترام الحقوق الأساسية للعمال.

إن التغيرات التي أحدثتها الأزمة الاقتصادية العالمية و التي زادت من حدتها جائحة كورونا، أثرت على عديد الأنشطة الاقتصادية في جميع دول العالم، و كان لها وقع كبير على المجتمعات، بحيث ازدادت معدلات البطالة بشكل غير مسبوق، و ارتفع عدد النزاعات العمالية الفردية و الجماعية.

و نظراً لما لهذه المؤشرات من ارتباط وثيق بعالم الشغل و ما ينعكس على مهام و عمل مفتشية العمل، فإنه توجب علينا انتهاز أساليب عمل جديدة و تطبيق أدوات وقائية أكثر نجاعة، حفاظاً على مناصب العمل و الحد من توسع المخالفات و تدني ظروف العمل.

بالإضافة إلى ذلك، تعين علينا مضاعفة الجهد لمسايرة الأشكال الجديدة لعلاقات العمل التي عرفت تطوراً متسارعاً، و أدت إلى توسع رقعة الاقتصاد غير المنظم الذي يحرم فئة كبيرة من العمال من التغطية الاجتماعية و العمل اللائق.

و لقد أدرك العمال الناشطون في القطاع غير المنظم خلال هذه الأزمة الصحية التي تمر بها بلادنا، مدى أهمية التغطية الاجتماعية التي يكفلها انخراطهم في النشاط المنظم.

وإننا نسجل نقص الموارد المادية و البشرية لمفتشية العمل و وسائل العمل الحديثة، مما يعيقها في أداء مهامها على الوجه الأكمل.

و لتصحيح هذا الوضع، برمجتنا دعم مفتشية العمل بالموارد البشرية الكفؤة و الوسائل المادية و كذا الانطلاق في عصرنة و رقمنة القطاع بعملية هامة نرمي من خلالها للارتقاء بمستوى أداء هذه الهيئة و نسعى إلى تجسيدها خلال السنوات الأربع القادمة.

السيد الرئيس؛

السيدات والسادة أعضاء اللجنة،

ثانياً: بخصوص مجال التشغيل:

يسهر القطاع على ترقية و ضبط سوق الشغل عن طريق الأجهزة العمومية لترقية التشغيل، من خلال نشاط الوساطة الموكل للوكالة الوطنية للتشغيل و فروعها الولائية و كذا الهيئات الخاصة بالتنصيب المعتمدة (OPAP)، إضافة إلى الجهاز العمومي لإحداث النشاطات المسيرة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC).

و في هذا الصدد، نشير إلى أن سنة 2020 كانت سنة استثنائية بسبب إنتشار وباء كورونا، و ما سببه من آثار سلبية على النشاط و عالم الشغل.

فقد شهد نشاط الوساطة في سوق العمل انخفاضاً في عدد عروض العمل من 437 ألف سنة 2019 إلى 306 ألف سنة 2020 أي بانخفاض قدره 30٪.

و تركزت عروض العمل أساساً في قطاعات البناء و الأشغال العمومية و الري و الصناعة و الخدمات، 80 ٪ منها مصدرها القطاع الخاص.

وفي المقابل انخفض عدد تنسيبات طالبي العمل سنة 2020 إلى 230.621 مقابل 335.311 سنة 2019 أي بتراجع قدره 31٪.

أما فيما يخص عملية الإدماج التي أقرها المرسوم التنفيذي رقم 19-336 المؤرخ في 08 ديسمبر 2019، المتعلق بجهاز المساعدة على الإدماج المهني، فقد شمل 365.000 شاباً كان مقرراً إدماجهم خلال ثلاثة سنوات 2019، 2020، 2021، بإعتماد معيار الأقدمية. و نسجل تباطؤاً كبيراً في إنفاذ هذه العملية، حيث لم يتم إدماج سوى 35.906 شاب إلى غاية 31 ديسمبر 2020، أي 24% من مجموع الدفعة الأولى المقدر تعدادها 149.634 و 9% من المجموع الكلي للمعنيين بعملية الإدماج. و يرجع هذا التأخر بالأساس إلى عدم تحرير المناصب المجمدة و عدم تحديد المناصب المالية الواجب إنشاؤها، و كذا عدم ملائمة مؤهلات بعض المعنيين مع المناصب المتوفرة، بالإضافة إلى تشبع بعض الهيئات و الإدارات بالعنصر البشري. و لتدارك هذا التأخر، قَدِّمْتُ في اجتماع مجلس وزاري مشترك و في اجتماع مجلس الحكومة، عرضاً مستفيضاً تضمن إجراءات عملية قصد تذليل الصعاب و تسريع عملية الإدماج. و على هذا الأساس، سنواصل جهدنا خلال سنة 2021 لمتابعة عملية الإدماج وفق المقاربة الجديدة بالتنسيق مع قطاعات المالية و الوظيفة العمومية و كذا القطاعات المعنية بهذه العملية، في الأجل التي حددها المرسوم التنفيذي السالف الذكر.

أما فيما يتعلق بترقية إحداث النشاطات:

فرغم الأزمة الصحية مول الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، 4.262 مؤسسة مصغرة خلال سنة 2020 قادرة على إحداث 10.039 منصب شغل مباشر، موزعة حسب قطاعات النشاطات كالتالي: 44.6% في الفلاحة و 22.5% في مجال الحرف و 9.8% في الخدمات و 8,6% في الصناعة.

أما فيما يتعلق بأفاق التشغيل:

فترتبط مسألة التشغيل أساساً بالاستثمار المولد للثروة و مناصب الشغل، و في جميع القطاعات، لاسيما، البناء و الأشغال العمومية و الري و كذا الفلاحة و السياحة و باقي القطاعات الخدمائية، و هذا ما يستدعي وجوباً الدفع بوتيرة الاستثمار الوطني و الأجنبي المباشر دفعا قويا خاصة بتبسيط الإجراءات الإدارية و طرق التمويل و منح الامتيازات الجبائية و الجمركية الجذابة.

- بالنسبة لعصرنة المرفق العمومي المكلف بالوساطة في سوق الشغل وترقيته:

فتنفيذا لمخطط عمل الحكومة بهذا الشأن، يواصل قطاع العمل تجسيد برنامج عصرنة ورقمنة المرفق العمومي للتشغيل وتعزيزه من أجل ضمان تسيير أكثر شفافية ونجاعة لسوق الشغل، وجعله في مستوى تطلعات طالبي وعارضي العمل، ويتعلق الأمر أساسا بـ:

1. مراجعة الإطار التنظيمي المسير لهيئات القطاع الخاص المعتمدة المكلفة بتنصيب العمال، حيث تم اعداد مشروع قرار وزاري مشترك يتضمن تحديد سلم أتعاب التكفل بالأداءات التي تقدمها هذه الهيئات.
 2. اعداد مرسوم تنفيذي يتضمن إنشاء المدونة الجزائرية للمهن والوظائف.
 3. مراجعة آليات جهاز المساعدة على الإدماج المهني، بإدراج آليات جديدة توفق بين التكوين والتشغيل والمؤهلات، وترتكز على مقارنة اقتصادية محضة.
- وبخصوص آفاق دعم استحداث النشاطات:
- أعد القطاع جملة من التدابير تخص لاسيما:

1. ترقية المقاولاتية وتجسيدها لإلتزام السيد رئيس الجمهورية، تم إعداد مشروع قانون يتمم القانون 90-11 المؤرخ في 21 أبريل 1990، المتعلق بعلاقات العمل، يؤسس لعطلة جديدة لتمكين العمال من التفرغ لإنشاء مؤسساتهم.

السيد الرئيس؛

السيدات والسادة أعضاء اللجنة،

ثالثا: بخصوص الضمان الاجتماعي:

ترتكز السياسة الوطنية للحماية الاجتماعية أساسا على المنظومة الوطنية للضمان الاجتماعي القائمة على مبدأي التوزيع و التضامن مع إلزامية الاشتراك و توفير التغطية الاجتماعية لكل المواطنين.

تغطي هذه المنظومة المخاطر التسعة (9) المنصوص عليها في الإتفاقية رقم 102 لمنظمة العمل الدولية، المتمثلة في التأمين عن المرض، الأمومة، العجز، التقاعد، الوفاة، حوادث العمل، الأمراض المهنية، البطالة و المنح العائلية.

و قد انصبت جهود القطاع في هذا المجال على مواصلة تدعيم النشاطات التي تم الانطلاق فيها سابقا، على غرار تحسين الخدمات لفائدة المؤمن لهم اجتماعيا، من خلال عصرنة التأمين عن المرض و تطوير الخدمات الإلكترونية عن بعد.

و للتذكير، تتكفل صناديق الضمان الاجتماعي بتقديم الأداءات للمؤمن لهم اجتماعيا من خلال:

- أولا: المساهمة السنوية في ميزانيات المستشفيات العمومية، حيث بلغت هذه المساهمة 92 مليار دج سنة 2020 و 102 مليار دج سنة 2021.
- ثانيا: تعويض الأدوية و الأداءات الصحية و التي بلغت سنة 2019:
 - 242 مليار دج للأدوية؛
 - 4,5 مليار دج، لعيادات جراحة القلب (29 عيادة)؛
 - 12 مليار دج لمراكز تصفية الدم (193 مركز)؛
 - 3,5 مليار دج للنقل الصحي (343 ناقل)؛
 - 1,5 مليار دج للأطباء المتعاقدين (3630)؛
 - 530 مليون دج لعيادات التوليد (83) من أبريل إلى غاية نوفمبر 2020.

يضاف إلى هذا الجهد المالي نفقات التحويلات للعلاج في الخارج و التي تقتصر على الأمراض المستعصية لاسيما: جراحة القلب و جراحة الأعصاب و زرع الكبد.

و من جهة أخرى، ولمواجهة تداعيات وباء كوفيد 19، أقر السيد رئيس الجمهورية دعما ماليا لفائدة المواطنين، تتكفل صناديق الضمان الإجتماعي بدفعه وفق الجدول التالي:

- 5000 دج للسكانير؛
- 3500 دج للفحص البيولوجي PCR؛
- 1500 دج للفحص الجيني السريع (Test Antigénique).

تقدر تكلفة هذه التعويضات بـ 4 ملايين دج شهريا.

و لقد كان للوضع الاقتصادي و الوبائي الأثر العميق على منظومة الضمان الاجتماعي، التي تعرف عجزا ماليا هيكليا في كل فروعها، و الذي يظهر جليا في فرع التقاعد الذي بلغ العجز فيه خلال سنة 2020، 680 مليار دج، أي ما يمثل حوالي 50 % عجز في دفع المعاشات و منح التقاعد.

و يعود هذا الاختلال إلى نقص الموارد التي تعتمد أساسا على اشتراكات الضمان الاجتماعي و ارتفاع النفقات خاصة مع تراجع عدد المشتركين و ارتفاع عدد المتقاعدين خلال الفترة 2016-2018.

و بتساؤل عدد العمال المشتركين، نحصي حاليا 2,3 مشترك لكل متقاعد، بينما تقتضي معايير التوازن المالي للنظام، أن يشترك 5 نشطين على الأقل لكل متقاعد، و لن يتأتى ذلك إلا ببعث النشاط الاقتصادي الاستثماري الخلاق لمناصب العمل.

و من أجل المحافظة على النظام الوطني للضمان الاجتماعي، تم وضع برنامج يرتكز أساسا على:

1. توسيع قاعدة الاشتراك و تعميمه إلى الأشخاص النشطين في القطاع الموازي؛
2. إعداد نص تنظيمي لاستحداث التقاعد التكميلي على مستوى الصندوق الوطني للتقاعد و الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الاجراء؛
3. تكملة المسار التعاقدى بين صناديق الضمان الاجتماعي ومؤسسات الصحة العمومية؛
4. تطوير الخدمات الإلكترونية عن بعد المقدمة من طرف صناديق الضمان الاجتماعي؛
5. تعزيز مهام التحصيل و المراقبة المنوطة بصناديق الضمان الاجتماعي؛
6. تطوير جهاز وقائي و ردعي للمخالفات، لوضع حد لتجاوزات والاحتمالات التي تمس بخدمات الضمان الاجتماعي.

السَّيِّدُ الرَّئِيسُ،

السَّيِّدَاتُ وَ السَّادَةُ أَعْضَاءُ اللِّجْنَةِ،

ختاما و في إطار حرص الحكومة على تطوير و تحسين العلاقة بين الإدارة و المواطن أجدد لكم عزم قطاعنا و حرصه على تنفيذ

مخطط عمل الحكومة في شقه المتصل بالعمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي، بما يضمن احترام الحقوق الأساسية للعمال،

و ترقية الشغل و محاربة البطالة و تحسين التغطية الاجتماعية و المحافظة على ديمومتها.

أشكركم على كرم الإصغاء و المتابعة

و السلام عليكم و رحمة الله تعالى و بركاته.